E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/2000/NGO/1
28 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والثلاثون

٨ - ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية:
استعراض خطط وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة
المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية

بيان مقدم من مؤسسة حقوق الأسرة، وهي منظمة غير حكومية تحظى بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي تم توزيعه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

دمج الأسرة في قضايا التنمية الاجتماعية

لا بد لنظام يضع الإنسان ورفاهه وأمنه في محور عملية التنمية الاجتماعية من أن يركز على الأسرة. لأن الأسرة هي اللبنة الأولى في البنيان الاجتماعي وإذا ما تهدمت هذه اللبنة انهار البنيان كله.

وهناك قضايا أخرى في مجال السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية قد تنطبق عليها نهج قطاعية، بيد أن الأسرة، باعتبارها وحدة تضم مجموعة من الأفراد وتضطلع، في إطار من الترابط والتضامن، بمهام من قبيل الرعاية والتنشئة والتربية وتوفير الملبس والسكن، تتطلب معالجة شاملة وينبغي أن تدمج بذلك في جميع القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبأفراد الأسرة.

* E/CN.5/2000/1.

00-22682 170100 170100

إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

أفادت دراسة استقصائية شاملة لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن أن الحكومات المشاركة في مؤتمر القمة كانت تبدي الاهتمام بتعزيز الأسرة.

ويؤكد الإعلان أن تحقيق أهداف وأغراض التنمية الاجتماعية يتطلب جهودا دؤوبة للحد من الأسباب الرئيسية للقلق وعدم الاستقرار الاجتماعيين بالنسبة للأسرة والمجتمع وإزالتها، ويسلم بأن الأسرة تقوم بدور رئيسي في التنمية الاجتماعية وبالتالي ينبغي تعزيزها.

وبالإشارة إلى إعلان كوبنهاغن، فإن الأسرة، باعتبارها جزءا أساسيا في النسيج الاجتماعي، لها ارتباط بجميع القضايا الواردة في الالتزامات العشرة: وهي تهيئة بيئة ملائمة، والقضاء على الفقر، والعمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والتعليم والصحة، وتنمية البلدان، والموارد والتنمية الاجتماعية.

ويدعو برنامج العمل إلى:

(أ) تعزيز دور الأسرة وفقا للمبادئ والأهداف والالتزامات الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتلك الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (الفقرة ٨)؛

(ب) تحليل السياسات والبرامج وتقييم أثرها على رفاهية وأحوال الأسرة (الفقرة ٢٧ (أ))؛

(ج) تعزيز الاستقرار الأسري ومساندة الأسر في توفير الدعم المتبادل، بما في ذلك دورها في تنشئة وتربية الأطفال (الفقرة ٣٩ (أ))؛

(د) بذل جهود خاصة لحماية المسنين عن طريق تقوية نظم الدعم الأسري (الفقرة ٤٠).

إعلان بشأن الأسرة

يشار مرارا إلى الأسرة باعتبارها الخلية الاجتماعية الأولى في الصكوك والوثائق الدولية.

وقد يكون من المستصوب إدراج جميع هذه الإشارات والمبادئ في إعلان متسق ومفصل بشأن مهام الأسرة ومسؤولياتها وحقوقها لسد الفراغ الموجود في هذا المجال.

ولذلك، فإن مؤسسة حقوق الأسرة ترحب بالبيان الذي تقدم به وفد بولندا خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية والاجتماع التحضيري الأول للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالحاجة إلى إعادة فتح النقاش بشأن إعداد وثيقة دولية محددة بشأن الأسرة.

ووفقا لما سبق ذكره، نقترح ما يلي:

١ - دمج الأسرة في جميع برامج الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وبقضايا ومشاكل أفراد الأسرة.

٢ - تنفيذ سياسات على الصعيد الوطني تساعد الأسر على الاضطلاع بمهامها. وينبغي توفير دعم اجتماعي خاص للأسر التي تضم من بين أفرادها مسنين أو معوقين أو غيرهم من الأفراد المحرومين والضعفاء.

٣ - بناء مجتمعات قوية استنادا إلى مبادئ الإدماج الاجتماعي الواردة في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتهيئة ظروف تمكن الأسر، في إطار القيام بدورها في التنشئة والتربية، من الاضطلاع بمسؤولياتها والتمتع بحقوقها.

٤ - الاعتراف بأن تمكين الأسر ودعمها للاضطلاع بمهامها يعتبر استثمارا في رفاهية المجتمع بأكمله.

٥ - كفالة تعزيز السياسات والبرامج الموجهة للأسر لتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الأسرة وتحقيق مشاركة أكبر للرجال في الحياة الأسرية وفي تنشئة الأطفال.

٦ - الاعتراف بأن الأسرة هي المكان الذي تكون فيه العلاقات بين الأجيال أكثر كثافة. وعلى إثر السنة الدولية للمسنين (١٩٩٩)، وبعد أربعين سنة من إعلان حقوق الطفل وبعد عِقد من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي التشديد على أهمية التبادل بين الأجداد والأحفاد.

٧ - وبمناسبة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤)، ينبغي النظر بجدية في إجراء نوع من المتابعة لهذه السنة. وقد يكون من الأشكال المحتملة لهذه المتابعة إصدار إعلان بشأن الأسرة.

- - - - -